

# نشرة إعلامية

INFCIRC/658

Date: 26 September 2005

GENERAL Distribution

Arabic

Original: English

## رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

- ١- تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، يرد ملحقاً بها البيان الذي ألقاه فخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية في مؤتمر القمة الستين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتناول البيان المبادرة الإيرانية بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية والاقتراح الداعي إلى تعزيز قضية نزع الأسلحة النووية.
- ٢- وبناءً على المطلوب في المذكرة الشفوية، يعمّم طيه نص المذكرة وملحقها كوثيقة إعلامية تعميمية.

البعثة الدائمة  
لجمهورية إيران الإسلامية  
لدى الأمم المتحدة  
والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا

مذكرة شفوية رقم 350-1-17/1288

التاريخ: ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشرفها أن ترفق طيه جزءاً من البيان الذي ألقاه فخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية في مؤتمر القمة الستين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتناول البيان المبادرة الإيرانية بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية والاقتراح الداعي إلى تعزيز قضية نزع الأسلحة النووية.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا من الأمانة تعميم هذه المذكرة مع ملحقتها رسمياً بصفة وثيقة إعلامية، وتغتتم هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسى آيات تقديرها.

[ختم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، فيينا]

إلى  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تحتاج الأمم إلى تعاون وتفاعل على نحو بناء وإيجابي وأمين، من أجل أن تنعم بحياة كريمة وهادئة وأمنة قوامها العدل والروحانية. فدعونا نتعاهد جميعاً على تحقيق هذا التطلع المشروع لأمننا.

وهنا، أود أن أتحدث باختصار عن نهج جمهورية إيران الإسلامية ومبادراتها حول القضية النووية.

إن الأسلحة النووية وانتشارها من ناحية أولى، والمحاولات الساعية إلى فرض نظام أبرتايد عنصري على الحصول على الطاقة النووية السلمية من ناحية ثانية، تمثل تهديدين رئيسيين يحدقان بالهدوء والسلام.

وإذا وضعنا في أذهاننا أنه خلال السنوات الماضية لم يتم القيام بأي جهود جدية - تكملها آليات عملية- للمضي قدماً تجاه نزع الأسلحة الكامل، وتحديد اتجاه تنفيذ قرارات ونتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فإنني اقترح أن تقوم الجمعية العامة، بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة شمولاً للأعضاء، بتكليف لجنة مخصصة بمهمة تجميع وتقديم تقرير شامل بشأن آليات واستراتيجيات عملية ممكنة كفيلة بتحقيق نزع كامل للأسلحة.

ويمكن أن يطلب من هذه اللجنة أيضاً أن تتقصى كيف تم، على نحو يخالف معاهدة عدم الانتشار، نقل مواد وتكنولوجيا ومعدات إلى النظام الصهيوني؛ وأن تقترح تدابير عملية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتمارس بعض الدول القوية نهجاً تمييزياً ضد حصول أعضاء معاهدة عدم الانتشار على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية السلمية؛ وهي، بهذا الصنيع، تنوي فرض أبرتايد نووي. ونحن قلقون من أن بعض الدول القوية متى أحكمت سيطرتها الكاملة على موارد وتكنولوجيا الطاقة النووية فإنها ستمنع الدول الأخرى من الوصول إليها، وبذلك تتعمق الشقة بين البلدان القوية وبقية المجتمع الدولي. عندما يحدث ذلك، سوف ننقسم إلى بلدان فاتحة اللون وبلدان غامقة اللون.

وللأسف لم يتم تنفيذ أي تدابير فعالة، خلال السنوات الثلاثين الماضية، لتسهيل ممارسة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار حقها المعترف به قانوناً في الحصول على الطاقة النووية السلمية واستخدامها بموجب المادة الرابعة. لذلك ينبغي أن تطلب الجمعية العامة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب المادة ٢ من نظامها الأساسي، أن تقدم تقريراً بالخروقات التي ترتكبها بلدانٌ بعينها ظلت تعيق تنفيذ المادة المذكورة أعلاه؛ وأن تقوم أيضاً بإعداد استراتيجيات عملية تكفل إعادة تنفيذ هذه المادة.

إن ما يحتاج منا إلى انتباه خاص هو حقيقة أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية بدون امتلاك دورة وقود نووي هو اقتراح خاو من المضمون. إن محطات القوى النووية يمكن حقيقةً أن تفضي إلى تبعية البلدان والشعوب تبعية تامة إذا اضطرت تلك البلدان والشعوب إلى الاعتماد في وقودها على قوى قاهرة لا تتوانى عن اتخاذ أية تدابير تخدم مصالحها. وما من حكومة منتخبة شعبياً ومسؤولة يمكن أن ترى في مثل هذا الوضع ما يخدم مصلحة شعبها. فتاريخ التبعية للنفط في بلدان غنية بالنفط وواقعة تحت الهيمنة يمثل تجربة لا يود أي بلد مستقل أن يكررها.

إن تلك القوى المهيمنة التي ترى في التقدم العلمي والتكنولوجي للأمم الحرة المستقلة تحدياً لاحتكارها أدوات القوة الهامة هذه، والتي لا تريد لسائر البلدان أن تحقق مثل هذه الإنجازات، أساءت عرض المساعي التكنولوجية الحميدة والخاضعة تماماً للضمانات في المجال النووي فصورت تلك المساعي على أنها سعي وراء الحصول على أسلحة نووية. وما ذلك إلا حيلة دعائية. إن جمهورية إيران الإسلامية تعرض بإخلاص اقتراحها الرامي إلى إيجاد تفاعل بناء وإجراء حوار منصف. إلا أنه إذا حاول البعض أن يفرض إرادته على الشعب الإيراني من خلال اللجوء إلى استعمال لغة القوة والتهديد مع إيران فإننا سنعيد النظر في كامل نهجنا حيال القضية النووية.

اسمحوا لي، بوصفي الرئيس المنتخب للشعب الإيراني، أن أوضح العناصر الأساسية الأخرى لمبادرة بلدي فيما يتعلق بالقضية النووية.

١- إن جمهورية إيران الإسلامية تجدد تأكيد موقفها الذي أعلنته مراراً في السابق وهو أن مبادئ ديننا تحرم السعي لامتلاك أسلحة نووية.

٢- وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن من الضروري إعادة إحياء معاهدة عدم الانتشار، وتشكيل اللجنة المخصصة التي سبق ذكرها حتى تستطيع مكافحة الأسلحة النووية وإلغاء التمييز في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية.

٣- ومن الناحية التقنية، لا تختلف دورة الوقود في جمهورية إيران الإسلامية عنها في البلدان الأخرى التي لديها تكنولوجيا نووية سلمية. لذلك، وكندبير إضافي لتعزيز بناء الثقة، ومن أجل توفير أقصى درجة من الشفافية، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للدخول في شراكة جادة مع القطاعين العام والخاص في البلدان الأخرى لتنفيذ برنامج إثراء اليورانيوم في إيران. وهذا يمثل الخطوة الأبعد مدى، خارج إطار كل متطلبات معاهدة عدم الانتشار، التي تقترحها إيران كندبير إضافي لتعزيز بناء الثقة.

٤- وتمشيا مع حقنا الثابت في الحصول على دورة وقود نووي فإن تفاعلنا المتواصل وتعاوننا التقني والقانوني المستمر مع الوكالة سيكونان محور سياساتنا النووية. وسيجرى استهلال ومواصلة التفاوض مع بلدان أخرى في سياق تفاعل إيران مع الوكالة. ولقد طلبت من المسؤولين الإيرانيين المعنيين، واضعاً ذلك نصب عيني، أن يجمعوا التفاصيل القانونية والتقنية لنهج إيران النووي؛ وذلك استناداً إلى الاعتبارات التالية:

٤-١- إن السوابق الدولية تقول لنا إن عقود توريد الوقود النووي لا يمكن الاعتماد عليها؛ ولا توجد أية وثائق أو صكوك ملزمة قانوناً تضمن توريد الوقود النووي. ففي مناسبات كثيرة تم تعليق مثل هذه العقود الثنائية أو إيقافها تماماً لأسباب سياسية. لذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية، في مساعيها للحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، تعتبر أن من حقوقها المشروعة أن تتلقى ضمانات موضوعية بشأن إثراء اليورانيوم في دورة الوقود النووي.

٤-٢- وفي مفاوضات إيران مع ثلاثية الاتحاد الأوروبي، حاولت بجد أن تثبت الأسس القوية والمشروعة لنشاطها النووي في سياق معاهدة عدم الانتشار، وأن ترسي الثقة المتبادلة. إن اختيار شركائنا في التفاوض واستمرار المفاوضات مع ثلاثية الاتحاد الأوروبي سيتناسبان مع متطلبات تعاوننا مع الوكالة فيما يخص عدم تحريف عملية إثراء اليورانيوم إلى أغراض غير سلمية في إطار أحكام

معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، قُدمت مقترحات عديدة يمكن النظر فيها في إطار المفاوضات. وتقدر جمهورية إيران الإسلامية الإسهام الإيجابي لجمهورية جنوب إفريقيا، وفخامة الرئيس ميكي شخصياً، في تسوية القضية النووية؛ وإدراكاً منها للدور النشط الذي تضطلع به جنوب إفريقيا داخل مجلس محافظي الوكالة فإنها ترحب بمشاركتها النشطة في المفاوضات.

٤-٣- ينبغي الإقلاع عن النهج التمييزية فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، حيث أنها تركز على التزامات الدول الأطراف وتنكر حقوقها بموجب المعاهدة.

وبصفتي رئيساً لجمهورية إيران الإسلامية، أؤكد لكم أن بلدي، من منطلق مبدأَي الروحانية والعدالة، إضافة إلى مبدأ الحقوق المتساوية لكل الشعوب والأمم، سوف يستخدم كل ما في وسعه للمساهمة في استتباب الطمأنينة والسلام في العالم. وسيتفاعل بلدي ويتعاون على نحو بناء مع المجتمع الدولي في مواجهة التحديات التي تجابهنا.

أيها الأصدقاء والزملاء الأعزاء،

منذ فجر التاريخ والإنسانية عطشى إلى يوم يعم فيه العدل والسلام والمساواة والتعاطف جميع أرجاء العالم. وبوسعنا جميعاً أن نساهم في إرساء مثل هذا العالم. وحين يأتي هذا اليوم سيتحقق الوعد الحق الذي جاءت به جميع الأديان السماوية بظهور الإنسان الكامل، الذي هو خليفة جميع الأنبياء والملتقين. وسيقود العالم نحو العدل والسلام المطلق.

إلهي العظيم اللهم أسألك أن تعجل بظهور خليفتك الأخير، خليفتك الموعود، هذا الإنسان الكامل الطاهر الذي سيملاً الأرض عدلاً وسلاماً. اللهم تقبلنا بين أصحابه وأتباعه وأنصار رسالته.